مجلة دراسات تاريخية

ISSN: 9741-2352 EISSN :6723-2600

الأمن البيئي والتنمية المستدامة في الجزائر: سياسات الاستدامة ومبادئ التوازن الدائم

Environmental security and sustainable development in Algeria: sustainability policies and principles of lasting balance

حورية قصعة
مخبر الدراسات القانونية البيئية قالمة (الجزائر)
houria@univ-guelma.dz

سليم جداي
مخبر العلوم السياسية الجديدة المسيلة (الجزائر)
Salim.djeddai@univ-msila.dz

الارسال: 05-06-2021 القبول : 17-09-2022 النشر:2022/10/06 المرسل: حورية قصعة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاش المكثف بخصوص التداخل والتشابك الواضح بين قضايا الأمن البيئي والتنمية من جهة والتداعيات والرهانات التي تفرزها تهديدات الأمن البيئي على المسار التنموي من جهة أخرى، كمخرج من مخرجات عصر العولمة الاقتصادية المرتبط بالنمو الملحوظ في حجم وقيمة التجارة العالمية والاستثمار والتمويل، وهو ما تمتد تداعياته على المسار التنموي للدول بما في ذلك الجزائر التي تسعى لتفعيل مسارها التنموي.

هذا ما يضع صانع القرار الجزائري أمام حتمية الموازنة بين تحقيق الاستدامة التنموية والحفاظ على استقرار العامل البيئي، وذلك بإتباع نهج أوسع للأمن يعترف بأهمية التهديدات البيئية للأمن البشري ويضفي الشرعية على تكاملها الراسخ في أجندة سياسة التنمية الحالية، بما ينعكس بدوره على تفعيل المسار التنموي.

الكلمات الدالة: الأمن البيئي؛ التنمية المستدامة؛ سياسات الاستدامة في الجزائر

Abstract

This study aims to shed light on the intense debate regarding the clear overlap and overlap between environmental security and development issues on the one hand, and the repercussions and stakes generated by threats to environmental security on the development path on the other hand, which has repercussions on the development path of countries, including Algeria, which seeks to activate its development path.

This is what puts the Algerian decision-maker in front of the inevitability of balancing between achieving development sustainability and maintaining the stability of the environmental factor, by following a broader approach to security that

recognizes the importance of environmental threats to human security and legitimizes their firm integration in the current development policy agenda, which in turn is reflected in the activation of the development path.

Keywords. environmental security; sustainable development; Sustainability policies in Algeria.

مقدمة:

أصبح الأمن البيئي قضية من القضايا المهمة والشائكة في مجال العلوم الاجتماعية، وأصبح مفهومًا رئيسيًا في السياسة البيئية طويلة المدى وقضايا التغير البيئي العالمي، وهو ما برز من خلال تضمين الأمن البيئي في البرنامج الدولي للأبعاد البشرية (IHDP) الذي يرتكز على تحفيز البحث حول مناهج حل القضايا البيئية العالمية، والاستجابات لتغير المناخ، والأمن الغذائي والمائي، والظواهر الجوية وما إلى ذلك، كما وضعت لجنة HDP الهولندية والكندية الأمن البيئي والتنمية المستدامة على جداول أعمالها الوطنية؛ ومع ذلك لم يتم وضع جدول أعمال بحثي لدور العلوم الاجتماعية في الأمن البيئي والتأثيرات المجتمعية للتغير العالمي بشكل كافٍ حتى الآن، باستثناء البحوث الاقتصادية حول تأثيرات تغير المناخ.

من الواضح وبشكل متزايد أن الروابط بين البيئة والأمن قوية ومهمة، سواء تم النظر إليه من منظور الأمن البشري المشترك لمجتمع التنمية أو من منظور عدم الاستقرار والصراع الذي يميز مجتمع الأمن التقليدي، فقد ظهر الأمن البيئي باعتباره أحد الاهتمامات السياسية المركزية للبلدان في جميع أنحاء العالم.

غالبا ما يتجاهل صانعو السياسات -بما في ذلك صانع القرار الجزائري- إلى أي مدى يمكن للضغوط البيئية أن تقوض الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتعوق التنمية الاقتصادية، وتولد الصراع، ومع ذلك فإن الحوكمة الفعالة والإدارة السليمة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية أمر حيوي للأمن البشري والاستقرار السياسي ومنع النزاعات، حيث تؤدي التهديدات البيئية - أو سوء استخدام الموارد وإساءة استخدامها - إلى إضعاف الاقتصادات وإفقار السكان وزيادة مخاطر الصراع السياسي والصراع العنيف، كما يؤدي تغير المناخ إلى زيادة هذه الضغوط البيئية ويزيد من إمكانية نشوب صراع في المناطق غير المستقرة في العالم النامي.

- **إشكالية الدراسة**

تطرح هذه الورقة البحثية إشكالية رئيسة محورها التساؤل التالي:

في ظل التداخل والتشابك الواضح بين قضايا الأمن البيئي والتنمية من جهة والتداعيات والرهانات التي تفرزها تهديدات الأمن البيئي على المسار التنموي، كيف يمكن لصانع القرار الجزائري الموازنة بين تحقيق الاستدامة التنموية والحفاظ على استقرار العامل البيئي؟

➢ فرضية الدراسة

كلما تم التركيز على مفهوم الأمن البيئي على أنه أكثر شمولاً ومحورية لتحقيق الاستدامة التنموية، كلما كانت الميكانيزمات والسياسات المنتهجة أكثر إقناعًا وأكثر فاعلية.

➢ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

✓ ابراز التداخل والتشابك بين البيئة والتنمية، ورصد مظاهر بروز الأمن البيئي كعامل محوري في تحقيق الاستدامة التنموي.

✓ التطرق للمنظور الاجتماعي - الإيكولوجي لبعض التهديدات الحديثة للأمن البيئي.

✓ رصد أبرز تداعيات غياب الأمن البيئي على تفعيل المسار التنموي في الجزائر.

✓ تحديد أهم السياسات والميكانزمات التي من شأنها لتحقيق الموازنة الدائمة بين الأمن البيئي واستدامة العملية التنموية.

➢ أسباب اختيار الموضوع

من أبرز الأسباب التي دفعت الباحثان لدراسة هذا الموضوع هو الرغبة في رصد أبرز الآليات والسياسات التي يمكن لصانع القرار الجزائري من خلال توظيفها الوصول لتفعيل المسار التنموي وتحقيق الموازنة بين الشق التنموي والشق البيئي.

➢ منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره خطوة أولية نحو تحقيق الفهم الدقيق والإحاطة بالأبعاد الواقعية والاضطلاع الفعلي على مكانة البعد البيئي في تفعيل المسار التنموي أو عرقلته من جهة، وملاءمته لدراسة ظواهر وموضوعات السلوك الإنساني والطبيعة البشرية من جهة أخرى.

وتم تقسيم الدراسة إلى:

1. الأمن البيئي ضمن سياقات الأمن الموسع

اكتسبت العلاقة بين التغيير البيئي والإجهاد والتدهور البيئي بالنسبة لقضية الأمن أهمية متزايدة مع ظهور تحديات جديدة منذ نهاية الحرب الباردة، حيث أصبحت مسألة العلاقة بين البيئة والأمن الآن موضع اهتمام مشترك بين الأوساط العلمية والسياسية، خاصة وأن المفاهيم الأمنية التقليدية القائمة على السيادة الوطنية قد أعيد النظر فيها بعد التغييرات التي طرأت على المشهد السياسي الأوروبي في نهاية القرن العشرين.

ارتبط مفهوم الأمن البيئي تاريخيًا بالصراعات التي تسببها البيئة بسبب التدهور البيئي في واحد أو أكثر من المجالات التالية: الإفراط في استخدام الموارد المتجددة، أو التلوث، أو إفقار الأماكن التي يسكنها الإنسان، وتم تطوير الفكرة بشكل أساسي من قبل باحثين في السياسة الدولية وركزت على دور ندرة الموارد المتجددة مثل الأراضي الزراعية والغابات والمياه والأرصدة السمكية، كما تم تكريس

الاهتمام للتحليل النظري للمسارات غير الآمنة المحتملة، بدءًا من الندرة وصولاً إلى اندلاع العنف، وبالتالي تمت مناقشة الأمن البيئي كمفهوم لسياسة الأمن الدولي.

للتدهور البيئي تأثيرات مختلفة على سلوك الجهات الفاعلة المعنية وقد يلعب دورًا كسبب ومحفز، ومستهدف، وقناة، ومحفز للنزاعات، وعليه فإن الانخفاض في كمية ونوعية الموارد، والنمو السكاني السريع، وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد هي الدوافع الأساسية وراء زيادة المخاطر الأمنية المتعلقة بالبيئة، تعتبر الموارد المتجددة بشكل ملحوظ مثل المياه والأراضي من العوامل الحاسمة في القضايا الأمنية، لاسيما فيما يتعلق بعدم الاستقرار والهجرة بين البلدان أو المناطق وداخلها، ويمكن أن تساهم ندرة الموارد غير المتجددة في عدم الاستقرار على الصعيدين الدولي والوطني.

السؤال الذي يطرح نفسه بعد ذلك هو كيف يمكن أن تتطور مثل هذه الضغوط البيئية والمخاطر المرتبطة بها، في حين أن النقاش حول هذه القضايا لا يزال مستمراً، ومن المقبول بشكل متزايد أن التهديدات البيئية تتصاعد وتساهم في انعدام الأمن والصراعات الاجتماعية بين البلدان وداخلها، ويمكن أن يكون لنتائج الاستيلاء البشري المتزايد للمناظر الطبيعية الإقليمية مجموعة متنوعة من التأثيرات البيئية التي تعتمد بشكل مباشر على مفهوم الأمن البيئي.

التركيز على الأمن البيئي هو الخطوة الأساسية التي يجب تطويرها في دراسة التفاعلات بين البشر والبيئة في النظم الاجتماعية والبيئية (SESs)، والتي تعتبر في العالم الجغرافي الحقيقي مناظر طبيعية اجتماعية-إيكولوجية (SELs)، وهو أمر بالغ الأهمية في فهم كيفية القيام بدفع البشر للاستجابة للتغيير البيئي، وهنا لابد من التركيز على الافتراضات التالية[1]:

- ✓ البيئة هي أكثر القضايا عبر الوطنية، وأمنها هو بعد مهم للسلام والأمن القومي وحقوق الإنسان؛
- ✓ خلال المائة عام القادمة سيتغير ثلث الغطاء الأرضي العالمي الحالي، ومن ثم سيواجه العالم خيارات صعبة بشكل متزايد فيما بين الاستهلاك أو خدمات النظام الإيكولوجي أو الاستعادة أو الحفظ أو التدهور؛
- ✓ الأمن البيئي هو أمر أساسي للأمن القومي، ويشمل الديناميكيات والترابط بين البشر والموارد الطبيعية،

بناءً على هذه الافتراضات هناك العديد من الأساليب المختلفة لتعريف الأمن البيئي، ومعظمها ناشئ عن مناقشات السياسة الدولية، أما تقليديًا فهناك تعريفان رئيسيان للأمن وفقًا لوجهتي نظر رئيسيتين:

• الأمن البيئي يتعلق التحديد الرئيسي بالتغير البيئي العالمي، مع التركيز على التفاعلات بين النظم البيئية والبشرية، وتأثيرات التغير البيئي العالمي على التدهور البيئي، وتأثيرات الطلب الاجتماعي المتزايد على الموارد، وخدمات النظام الإيكولوجي، والسلع البيئية.

• الأمن الإنساني يتناول هذا العنصر جوانب أمنية مختلفة مثل الضمان الاجتماعي أو السياسي، وفي هذا السياق، القيم المعرضة للخطر هي بقاء البشر ونوعية حياتهم.

العوامل ذات الصلة بالأمن البيئي هي أنظمة معقدة وقابلة للتكيف مع عنصرين رئيسيين - الاجتماعي، الذي يتسم بالنية البشرية، والإيكولوجي الصاعد بدون نية؛ لقد تفاعلت هذه من الناحية التاريخي ، ويحدد المجتمع بقوة المكونات البيئية للمناظر الطبيعية لمثل هذه الأنظمة. ولإدخال الأمن البيئي بالإشارة إلى SESs، من المفيد الرجوع إلى التعريف الذي قدمه Arnold Wolfers في عام 1962 والذي ينص على أن "الأمن البيئي - بالمعنى الموضوعي- يقيس عدم وجود تهديدات للقيم المكتسبة - بالمعنى الذاتي - عدم الخوف من مهاجمة هذه القيم "[2].

2.1. البيئة كمسألة للقلق الأمني

في محاضرات ألقيت على كبار ضباط الناتو حول التأثير المحتمل للتدهور البيئي على السياسة الأمنية عام 1989 كان المنطلق أو المرة الأولى التي تكون فيها البيئة على جدول أعمالهم التدريبي، وأوضحت أن تدهور البيئة بالمعنى الدقيق للكلمة يشكل تهديدًا مباشرًا للغاية للأمن القومي، حيث يموت ما يقدر بنحو 20 مليون شخص كل عام لأن مناطقهم لم تعد توفر بيئة داعمة للحياة، هذا بالمقارنة مع ما يقدر بنحو 20 مليون شخص لقوا حتفهم في النزاعات المسلحة منذ عام 1945، علاوة على ذلك من الممكن تحديد عدد من الحروب الأهلية التي تم دفعها أو تفاقمها نتاج التدهور البيئي، واليوم يفوق عدد اللاجئين البيئيين عدد اللاجئين المطابق للتعريف الرسمي للأمم المتحدة للاجئين.

تعددت الأدلة على أن التغيرات في أنماط المناخ ناجمة عن غازات الدفيئة من المصادر البشرية لا جدال فيها بشكل متزايد، إضافة إلى الأدلة العلمية من خلال تأثيرات التغذية المرتدة على الاقتصاد على سبيل المثال منذ عام 1989 كان هناك أكثر من اثنتي عشرة مطالبة تأمين بأكثر من 3 مليارات دولار للظروف المناخية القاسية، ويشير البنك الدولي إلى أن ثمانين دولة، بها 40٪ من سكان العالم تعاني بالفعل من نقص حاد في المياه العذبة[3].

وفي نفس السياق برزت العديد من الأصوات السياسية التي كانت تتحدث عن هذا الأمر ومن بينهم Malcolm Rifkind (وزير الخارجية السابق للشؤون الخارجية المملكة المتحدة) الذي قال في جانفي 1997:"أن السياسة الخارجية البريطانية هي تقليديا تعزيز أمن وازدهار الشعب البريطاني، تعد جودة البيئة المحلية والعالمية الآن أمرًا حاسمًا لكل من هذه المخاوف"، كما ألقى Warren Christopher (عندما كان وزير دفاع الولايات المتحدة) خطابًا مماثلًا في أفريل 1996[4].

3.1. منظور اجتماعي - إيكولوجي لبعض التهديدات الحديثة للأمن البيئي

تم تطوير مفهوم الأمن البيئي من منظور إيكولوجيا النظام، وبالتحديد مع الإشارة إلى التهديدات التي تتعرض لها النظم الاجتماعية والإيكولوجية وخدمات النظم البيئية، ويعتمد المفهوم العام للأمن البيئي على بعض المبادئ العامة للتفاعلات البيئية البشرية:

✓لرفاه الإنسان عدة مكونات أساسية: الاحتياجات المادية الأساسية لحياة كريمة، والحرية والاختيار، والصحة، والعلاقات الاجتماعية الجيدة، والأمن الشخصي؛

✓ التعبير عن الرفاهية وتجربتها يعتمد على السياق والحالة، مما يعكس العوامل الاجتماعية والشخصية المحلية مثل الجغرافيا والبيئة والعمر والجنس والثقافة، هذه المفاهيم معقدة وقيمة؛

✓ النظم البيئية ضرورية لبقاء الإنسان ورفاهيته من خلال خدمات التزويد والتنظيم والثقافة والدعم، وتثير الأدلة في العقود الأخيرة من التأثيرات البشرية المتصاعدة على النظم البيئية في جميع أنحاء العالم مخاوف بشأن عواقب تغييرات النظام البيئي على رفاهية الإنسان؛

✓ يمكن تعزيز رفاهية الإنسان من خلال التفاعل البشري المستدام مع النظم البيئية على أساس الأدوات والمؤسسات والمنظمات والتقنيات المناسبة، وقد يساهم إنشاء هذه العناصر من خلال المشاركة والشفافية في حريات الناس وخياراتهم وزيادة الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

✓هناك مسارات مباشرة وغير مباشرة بين تغير النظام البيئي ورفاهية الإنسان، سواء كانت إيجابية أو سلبية، وتتميز التأثيرات غير المباشرة بشبكات سببية أكثر تعقيدًا، كما تتضمن خيوطًا اجتماعية واقتصادية وسياسية؛

يمكن أن يكون للتكوين المكاني الديناميكي الناتج عن استيلاء الإنسان على المناظر الطبيعية الإقليمية مجموعة متنوعة من التأثيرات البيئية على مستويات متعددة، على سبيل المثال التأثير المباشر للتحضر هو تغيير العمليات البيئية المحلية من خلال تعديل الغطاء الأرضي: تحويل الصحراء إلى غطاء أرضي سكني يغير العديد من المعايير البيئية مثل الخصائص الفيزيائية والكيميائية للتربة، وتوافر المياه، والغطاء النباتي، وما يرتبط بها من حيوانات والمجتمعات الميكروبية، بالإضافة إلى ذلك فإن التحضر يغير التكوين المكاني لأنماط الغطاء الأرضي داخل المنطقة، ويتم وضع أنواع جديدة من الغطاء الأرضي جنبًا إلى جنب مع أنواع الغطاء الأرضي الأصلية المجزأة بشكل متزايد، ويمكن أن يكون للتغييرات في هيكل المناظر الطبيعية تأثيرات بيئية مثل تعديل نقل المغذيات والتحول والتأثير على ثبات الأنواع والتنوع البيولوجي.

4.1. التداخل بين قضايا الأمن البيئي والاستدامة

مجال الاهتمام الرئيسي للأمن البيئي هو تقاطع ثلاث مجالات أو مستويات مختلفة: الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وتستند العديد من أفكارنا الشعبية والعلمية إلى نظرة ثابتة للعالم ومكانة البشر فيه، كما تتمتع بعض وجهات النظر حول الاستدامة بهذه الجودة الثابتة.

توفر وظيفة الرفاهية طريقة للتفكير في استدامة التغيير الاقتصادي والبيئي، إلا أنه لا يوجد تعريف مقبول بشكل عام للتنمية المستدامة (ومن المشكوك فيه أن يكون للمفهوم صلاحية علمية) من بين جميع مفاهيم السياسة البيئية التي ظهرت في العشرين سنة الماضية، ليس هناك ما هو أكثر إلحاحًا من مفهوم الاستدامة، وقد تم وضع المفهوم على جدول أعمال السياسة الدولية من قبل لجنة برونتلاند منذ أكثر من عقد من الزمن، أين تم صياغة التعريف الكلاسيكي للتنمية المستدامة "التنمية التي تسعى إلى تلبية احتياجات وتطلعات الحاضر دون المساس بالقدرة على تلبية تلك الاحتياجات والتطلعات من المستقبل"، ولقد أثار إدخال هذه المفاهيم سؤالًا مهمًا حول ما إذا كانت البشرية على المستوى العالمي تسير حاليًا على مسار مستدام أو غير مستدام.

النهج البديل هو النظر في استدامة الاقتصاد والبيئة الداعمة له من حيث قدرته على امتصاص الإجهاد والصدمات دون تغيير جوهري (المرونة)، فبالنسبة لأي اقتصاد هناك العديد من الدول الممكنة، كل منها يقدم مستويات مختلفة من الرفاهية للمجتمع.

وعليه يمكن اختزال العقبات الرئيسية أمام التنمية المستدامة إلى ثلاث فئات أساسية[5]:

الاستعداد والتفاهم والقدرة، وقد وُصِفت العقبة الأولى والأساسية بأنها نقص الإرادة السياسية لتنفيذ تلك التغييرات الضرورية بشكل صارخ، وتكمن في قلب هذه العقبة هياكل القوة غير المتكافئة والمصالح المكتسبة ومفاهيم الجنس البشري التي تؤكد على العداء والمنافسة والفردية مقابل التعاون والتضامن، وحتى في الحالات التي توجد فيها الإرادة السياسية هناك عقبة أخرى تتمثل في النقص لفهم سلوك الأنظمة المعقدة، وغالبًا ما يشكل هذا الفهم عائقا لمعالجة الروابط ذات الصلة داخل وبين الأنظمة وعبر النطاقات.

إن التصورات المجزأة للواقع والتقاليد العلمية والتدريب التي لا تزال اختزالية إلى حد كبير تعيق تطور الفهم، كما تساهم المؤسسات غير الكافية، ونقص الموارد المالية، والموارد البشرية غير الماهرة، والبنية التحتية الضعيفة، والفقر الواضح- القيود الأخرى في العقبة الثالثة- في عدم كفاية القدرة على تنفيذ الإجراءات والتغييرات المطلوبة والتي تؤثر بشكل خاص -ولكن ليس حصريًا- على العالم النامي.

يؤسس التنظيم الذاتي للأنظمة البيئية ساحة التغيير التطوري، حيث يؤسس التنظيم الذاتي للأنماط المؤسسية البشرية الساحة لفرص مستدامة في المستقبل، وتأتي الضغوط الانتقائية أيضًا من جوانب البيئة الفيزيائية والكيميائية مثل الجيومورفولوجيا، والهيدرولوجيا، والكيمياء الحيوية، والمناخ، هذا من جهة ومن جهة أهرى فالتطور بدوره يشكل النظم البيئية لأن النظم البيئية ذاتية التنظيم من مكونات متطورة، حيث تتضمن هذه المكونات ذاتية التنظيم بعض مجموعات الكائنات الحية التي تخلق بنية فيزيائية ويتم تعزيزها بواسطة هذا الهيكل، وعليه فإن التفاعل بين التطور، والبيئة، والبيئة الفيزيائية والكيميائية هو ميدان ديناميكي معقد، يتغير فيه التكوين والتحكم إلى الأبد.

2. تداعيات انعدام الأمن البيئي على استدامة المسار التنموي في الجزائر

نتج عن التدخل الواسع النطاق للأنشطة المتعلقة بالبشر مشاكل كبيرة بما في ذلك التلوث البيئي، وتدهور الأراضي، الاحترار العالمي / تغير المناخ، وندرة إمدادات مياه الشرب وفقدان التنوع البيولوجي، وقد أثرت هذه القضايا بشكل مباشر على جودة واستدامة النظم البيئية.

تطرح القضايا البيئية نفسها كتغييرات مؤقتة أو دائمة في الغلاف الجوي والمياه والأرض بسبب الأنشطة البشرية، والتي يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات قد تكون إما قابلة للعكس أو لا رجعة فيها، تنعكس رهانات انعدام الأمن البيئي على مستوى تفعيل المسار التنموي للدول بما في ذلك الجزائر.

1.2.الوضع الحالي والمتوقع للبيئة العالمية والإقليمية

أدى تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي على الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتغير بيئة الأرض -على جميع المستويات من المحلية إلى العالمية- إلى حد كبير بسبب الأنشطة البشرية، حيث تضررت طبقة الأوزون الستراتوسفير، ويزداد ارتفاع درجة حرارة المناخ بمعدل أسرع من أي وقت خلال العشرة آلاف سنة الماضية، حيث تم تسجيل فقدان التنوع البيولوجي بمعدل غير مسبوق، وتراجع مصائد الأسماك في معظم محيطات العالم، وتلوث الهواء شكل أحد عوامل تزايد المشكلة في العديد من المدن الكبرى وحولها، ويرجع جزء كبير من هذا التدهور البيئي إلى الإنتاج والاستخدام غير المستدامين للطاقة والمياه والغذاء والموارد البيولوجية الأخرى، كما يقوض بالفعل الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الفقر وتحفيز التنمية المستدامة، والأسوأ من ذلك أن التغيرات المستقبلية المتوقعة في البيئة من المرجح أن لها عواقب أكثر خطورة.

1.1.2. تغير المناخ

ليس هناك شك في أن تكوين الغلاف الجوي ومناخ الأرض قد تغير منذ الثورة الصناعية في الغالب بسبب الأنشطة البشرية، ومن المحتم أنه إذا لم تتغير هذه الأنشطة بشكل ملحوظ، فإن هذه التغييرات ستستمر على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث زاد تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بأكثر من 30٪ منذ حقبة ما قبل الصناعة ويرجع ذلك أساسًا إلى احتراق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات[6].

ارتفع متوسط درجة حرارة السطح العالمية التي كانت مستقرة نسبيًا لأكثر من 1000 عام بنحو 0.75 درجة مئوية منذ حقبة ما قبل الصناعة، ولا مفر من 0.5 درجة مئوية إلى 1.0 درجة مئوية بسبب الانبعاثات السابقة، ومن المتوقع أن تزداد بمقدار 1.2-6.4 درجة مئوية إضافية خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2100، مع ارتفاع درجة حرارة مناطق اليابسة بدرجة أكبر بكثير من المحيطات وارتفاع درجة حرارة القطب الشمالي أكثر من المناطق المدارية[7].

من المرجح أن يزداد هطول الأمطار في خطوط العرض العليا والمتوسطة وفي المناطق الاستوائية، ولكن من المرجح أن ينخفض في القارات شبه الاستوائية، في الوقت نفسه يزداد التبخر في جميع خطوط العرض، ومن المحتمل أن تكون المياه فوق القارات أكثر وفرة في مناطق العالم الغنية

بالمياه بالفعل، مما يزيد من معدل تصريف الأنهاروتواتر الفيضانات، من ناحية أخرى سيزداد الإجهاد المائي في المناطق شبه الاستوائية وغيرها من المناطق الفقيرة بالمياه والمواسم التي هي بالفعل جافة نسبيًا مما يزيد من تواتر الجفاف، لذلك من المحتمل جدًا أن يؤدي الاحترار العالمي إلى تضخيم التناقض الحالي بين المناطق الغنية بالمياه والفقيرة بالمياه، كما تشير الملاحظات إلى أن تواترات كل من الفيضانات والجفاف قد تزايدت كما تنبأت النماذج المناخية.

من المتوقع أن يتغير مناخ الأرض بمعدل أسرع مما كان عليه خلال القرن الماضي، ومن المرجح أن يؤثر ذلك سلباً على المياه العذبة والأغذية والألياف والنظم الإيكولوجية الطبيعية والنظم الساحلية والمناطق المنخفضة وصحة الإنسان والنظم الاجتماعية، ومن المرجح أن تكون تأثيرات تغير المناخ واسعة النطاق وسلبية في المقام الأول، وأن تشمل العديد من القطاعات على سبيل المثال في جميع أنحاء العالم يتم فقدان التنوع البيولوجي على المستوى الجيني ومستوى الأنواع والمناظر الطبيعية، وتتدهور النظم الإيكولوجية وخدماتها، وعلى الرغم من أن تغير المناخ كان سببًا ثانويًا نسبيًا للخسارة الملحوظة للتنوع البيولوجي وتدهور النظم البيئية، فمن المتوقع أن يكون تهديدًا كبيرًا في العقود القادمة.

إن القصور الذاتي للنظام المناخي الذي يؤخر الاستجابة المناخية الكاملة للتغيرات التي يصنعها الإنسان في تكوين الغلاف الجوي، يسمح بالتجاوز المعتدل لحمل الكربون المستدام ولكنه يجلب أيضًا خطر تجاوز نقطة اللاعودة التي تؤدي إلى سلسلة من الأحداث الكارثية، ويمكن أن تشمل ذوبان الصفائح الجليدية في جرينلاند وغرب أنتاركتيكا مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر لعدة أمتار؛ ذوبان التربة الصقيعية مما يؤدي إلى انبعاثات كبيرة من غاز الميثان، وهو أحد غازات الدفيئة القوية؛ وتعطل حزام النقل المحيطي مما أدى إلى تغيرات مناخية إقليمية كبيرة. هذه التأثيرات ستكون إلى حد كبير خارج سيطرة الإنسان.

إن المخاطر الناجمة عن تغير المناخ غير المُدار، فضلاً عن فقدان التنوع البيولوجي، جسيمة، فالاحترار العالمي الناجم عن الزيادات التي يسببها الإنسان في ثاني أكسيد الكربون لا رجوع فيه بشكل أساسي على نطاقات زمنية لا تقل عن ألف عام، ويرجع ذلك أساسًا إلى تخزين الحرارة في المحيط.

2.1.2.الاعتماد المفرط على طاقة الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز) والاستخدام النهائي غير الفعال

زادت التقنيات بشكل كبير من تركيزات ثاني أكسيد الكربون وغازات الدفيئة الأخرى في الغلاف الجوي، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتقليل كثافة الكربون (ثاني أكسيد الكربون / الناتج المحلي الإجمالي) في عدد كبير من البلدان، لاسيما في الصين وروسيا حيث انخفض محتوى الكربون بشكل كبير في الثلاثين عامًا الماضية وإن كان ذلك من مستويات عالية جدًا، ومع ذلك فإن كثافة الكربون في الهند وجنوب إفريقيا والبرازيل (بما في ذلك إزالة الغابات) لم تنخفض بشكل كبير في تلك الفترة، لذلك من الواضح أنه يتعين على جميع البلدان اتخاذ تدابير جادة لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في

العقود القليلة القادمة، مع الاعتراف بمبدأ المسؤوليات المتباينة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعلى الرغم من جهودها للحد من كثافة الكربون (وانبعاثات الكربون)، لن تكون قادرة على تجنب النمو العالمي لانبعاثات الكربون.

هناك حد لكمية كربون الوقود الأحفوري التي يمكننا سكبها في الغلاف الجوي كثاني أكسيد الكربون دون ضمان العواقب المناخية للأجيال القادمة والطبيعة المأساوية وغير الأخلاقية، بالنظر إلى النطاق الزمني العشري المطلوب للتخلص التدريجي من البنية التحتية الحالية لطاقة الوقود الأحفوري لصالح الطاقات المحايدة للكربون والسلبية للكربون ، فمن الواضح أننا سنمرر قريبًا الحد الأقصى لانبعاثات الكربون.

2.2. الرهانات المحلية

تعرف الجزائر مجموعة من الرهانات والتحديات المتعلق بقضايا الأمن البيئي وتداعياتها على المسار التنموي، وسنحاول رصد أهم هذه التحديات من خلال:

1.1.2.التصحر

نظرا للأبعاد الخطيرة لظاهرة التصحر على المدى البعيد فقد شكلت قضية استعجالية، فمع ارتفاع درجات الحرارة العالمية وزيادة نسبة النمو الديموغرافي، يصبح جزء أكبر من الكوكب عرضة للتصحر، والتدهور الدائم للأراضي الزراعية، وبالرغم من تنوع تفسيرات مصطلح التصحر، فإن الاهتمام يتركز حول تدهور الأراضي الذي يسببه الإنسان في المناطق ذات الأمطار المنخفضة أو المتغيرة المعروفة باسم الأراضي الجافة: الأراضي القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة، حيث تمثل هذه الأراضي الجافة أكثر من 40 في المائة من مساحة سطح الأرض في العالم.

وفقًا للأمم المتحدة يميل هذا التدهور إلى أن يكون مدفوعًا بعدد من العوامل بما في ذلك التحضر والتعدين والزراعة وتربية المواشي، حيث في سياق هذه الأنشطة يتم إزالة الأشجار والنباتات الأخرى، واستنزاف المحاصيل، كما يلعب تغير المناخ أيضًا دورًا بارزا حيث يزيد من مخاطر الجفاف، مما ينتج عنه في تآكل التربة وعدم قدرة الأرض على الاحتفاظ بالمياه أو إعادة نمو النباتات.

2.1.2.التلوث البيئي

يعد التلوث بمختلف أشكاله ومستوياته من أبرز التحديات والرهانات التي تواجهها الجزائر خاصة التلوث الجوي والذي يعتبر نتاجا عن قطاع النقل وحرق نفايات البلدية والمنشآت الصناعية خاصة في المدن الكبرى، حيث يتسبب سنويا في 353000 حالة التهاب شعبي ...، وقد بلغت الكلفة البيئية نحو 0,9 % من الناتج المحلي الخام[8].

3. سياسات وميكانيزمات تحقيق استدامة المسار التنموي في الجزائر بناءا على تضمين العامل البيئي

بعد ندوة ريو دي جانيرو المنعقدة عام 1992 وبعد صدور الميثاق المغاربي لسنة 1992 عملت الجزائر على إدراج العامل البيئي وحماية البيئة ضمن المخططات الاقتصادية، إلا أنها تبقى غير فعالة لتحقيق ازدواجية تفعيل المسار التنموي والحفاظ على البيئة في نفس الوقت[9].

وعليه سيناقش هذا القسم ثلاث ميكانيزمات محورية للسياسة الاقتصادية من أجل تفعيل المسار التنموي في الجزائر بناءا على تضمين الجانب البيئي والمتمثلة في:

- ✓ تصحيح الأسعار وهي مسؤولية الأسواق والحكومات؛
- ✓ دمج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية والعمل القطاعي وتحليل التكلفة والعائد للمشاريع؛
- ✓ وضع مؤشرات الاستدامة في محاولة لتعديل أنظمة الحسابات القومية؛
- ✓ تبني نموذج الاقتصاد الأخضر،

1.3.تصحيح الأسعار

يقصد هنا أن أسعار المنتجات الملوثة لا تعكس آثارها السلبية على الجمهور من حيث الصحة والقيمة الجمالية وما إلى ذلك، وبالتالي لا يأخذ الملوثون مثلا تكلفة تلوث الهواء في الاعتبار، وتسمى هذه التأثيرات بالعوامل الخارجية، والنتيجة هي تلوث الهواء المفرط، وفيما يلي بعض أسباب فشل السوق[10]:

- ✓ قلة الأسواق.

لا يتم تداول العديد من الخدمات البيئية الحيوية في السوق، على سبيل المثال في حالة الغابات الاستوائية يتم تسويق الأخشاب مقابل حماية مجمعات المياه، فكثيرًا ما يتم تجاهل الفوائد غير المسوقة، والاستغلال المفرط لفوائد المورد.

- ✓ عدم وجود حقوق الملكية

تؤدي حقوق الملكية غير الواضحة أو غير الموجودة إلى الاستغلال المفرط، لأنه لا يوجد أحد مسؤول عن المورد، حيث تحدث عقلية "التعدين" فيما يتعلق باستخدام الموارد بسبب عدم وجود مسؤولية أو مسؤولية طويلة الأجل، فعلى سبيل المثال يحدث الصيد الجائر غالبًا بسبب نقص حقوق المياه الفردية، وهذا يؤدي إلى انخفاض في مخزون الأسماك وتناقص مستويات التنوع البيولوجي (الجينات والأنواع وتنوع النظم الإيكولوجية).

- ✓ نقص المعلومات

يفتقر الأفراد والمجتمعات إلى المعلومات حول التأثيرات البيئية أو حول الطرق منخفضة التكلفة لتجنب الضرر في حالة مركبات chlorofluorocarbons واستنفاد طبقة الأوزون، فقد لا تكون الشركات الخاصة على دراية بالتقنيات التي ستمنحها نفس الفوائد المالية، ولكنها تحد من الضرر البيئي، علاوة على ذلك على المستوى الفردي يمكن أن يكون لزيادة المعلومات حول البيئة تأثير كبير على الطريقة التي تنظر بها المجتمعات إلى البيئة، تستخدمها، وتحافظ عليها، كما أن هناك جانب

آخر من عدم تناسق المعلومات هو الافتقار إلى الشفافية حول السياسة البيئية وحول قرارات القطاع الخاص فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية والأضرار البيئية.

2.3. تعميم الاعتبارات البيئية

يمكن أن تكون قضايا البيئة والموارد الطبيعية حاسمة لنجاح أو فشل مشاريع أو برامج أو سياسات التنمية، ففي السنوات الأخيرة كان الاتجاه هو تحليل تأثير سياسات الاقتصاد الكلي الشاملة على البيئة، بالإضافة إلى تقييم الآثار القطاعية والمحددة للمشروع على البيئة، وقد أصبح تقييم الآثار البيئية جزءًا مهمًا من تحليل التكلفة والعائد، إلى جانب الأهداف التقليدية للكفاءة الاقتصادية والإنصاف والجدوى المالية والإدارية.

ويمكن تقسيم تأثيرات الأنشطة الاقتصادية على البيئة إلى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي[11]:

- ✓ التأثيرات المادية على سبيل المثال: فقدان التربة السطحية الخصبة، وتصريف النفايات في الماء؛
- ✓ التأثيرات البيولوجية مثل: فقدان الأنواع النباتية والحيوانية؛
- ✓ التأثيرات الاجتماعية على سبيل المثال: نزوح السكان المحليين من موقع بناء السد و / أو التآكل الثقافي،

يتضمن دمج الاعتبارات البيئية في تحليلات التكلفة والعائد بشكل أساسي تحديد الآثار وإسناد قيمة لها، حيث تتم معالجة اعتبارات الاستدامة عندما يتضمن المشروع طرقًا للتعامل مع آثاره البيئية السلبية، وعلى الرغم من أهمية هذه التطورات؛ إلا أن دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط الإنمائي ضروري على مستوى أوسع بكثير، أي أن تعميم الاعتبارات البيئية والإشراف البيئي ليس مصدر قلق للحكومات فحسب بل إن المجتمعات تشترك أيضًا في القيم الكامنة وراء جميع جوانب السلع والخدمات البيئية، ولذلك يتطلب التعميم إصلاحات جوهرية، وجذرية في بعض الأحيان، ليس فقط في الهياكل الإدارية، ولكن أيضًا في السلوك المؤسسي والبشري.

كحد أدنى يتطلب الأمر زيادة التعليم والمعلومات حول البيئة لجعل البيئة محورًا مركزيًا لصنع القرار عبر جميع مستويات الحكومة وأنشطة القطاع الخاص والمجتمعات والأفراد، فعلى المجتمع ككل أن يرى هذه التغييرات على أنها عملية ديناميكية وسلسة تتطور لتناسب الموقف أو المشكلة المعينة في متناول اليد.

يوضح الشكل1 بعض الأمثلة على الجهات الفاعلة والإجراءات التي يمكن أن تشارك في تعميم الاعتبارات البيئية، ففي المركز يوجد أفراد يحتاجون إلى تغيير قيمهم بطريقة و إظهار اهتمامًا أكبر بإخوانهم من البشر وأجزاء أخرى من النظام البيئي، يمكن بعد ذلك ترجمة قيم الأفراد إلى أفعال على جميع مستويات المجتمع: المحلية والوطنية والعالمية.

الشكل1: تعميم الاعتبارات البيئية (أمثلة عن الفاعلين والإجراءات)

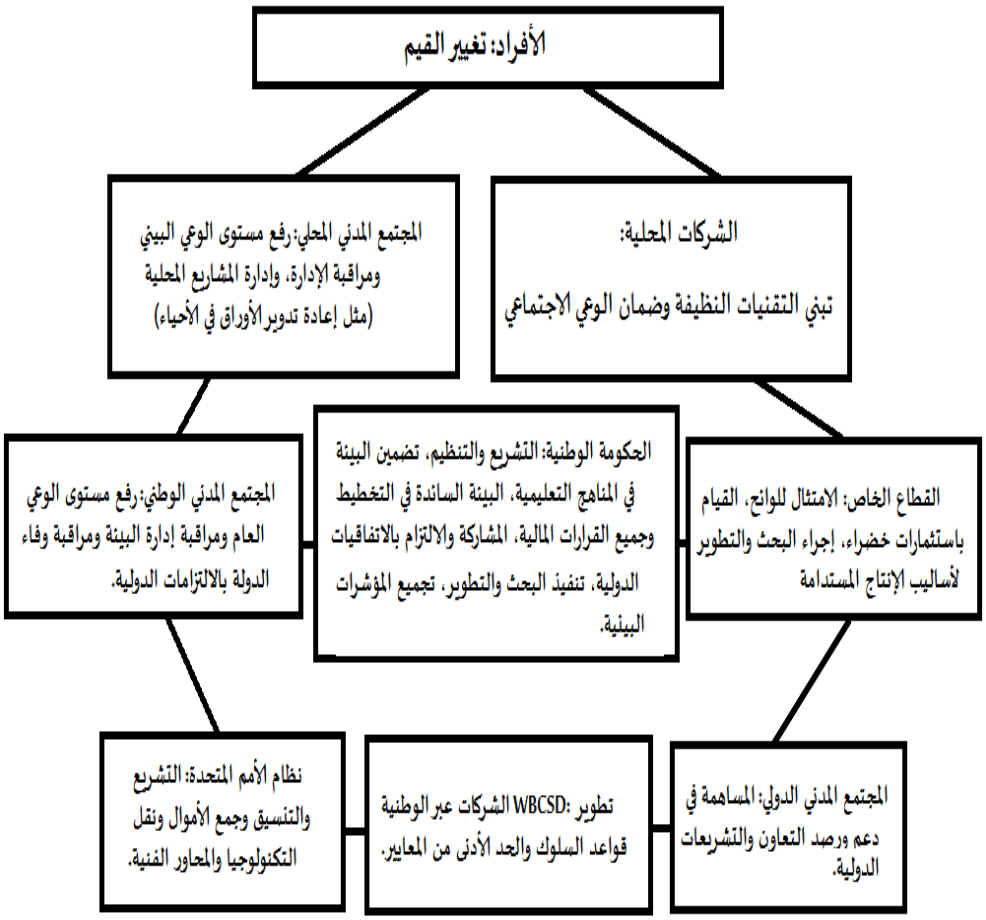

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معلومات من:

Tamara Belt & others,2000, p.13

3.3. وضع مؤشرات الاستدامة

في هذا المستوى ترتبط تغيير السياسة بأنظمة المحاسبة، حيث تحتاج البلدان إلى إنشاء أنظمة محاسبة وطنية أكثر دقة تعكس العلاقة بين البيئة والنظم الاجتماعية والاقتصادية والنظام الحالي - الناتج القومي الإجمالي -، أين يقيس القيمة الإجمالية لناتج اقتصاد بلد ما في سنة معينة ولا يسجل تدهور البيئة؛ مما قد يؤثر سلبًا على الرفاهية الاقتصادية.

تعد النظم البيئية معقدة للغاية بحيث لا يمكن إعطاء قيمة لها أو لتصميم مؤشر دقيق لحالة رفاهيتها، ومع ذلك يجب تعديل أنظمة الحسابات القومية الحالية بحيث يتم التعرف على بعض القيم البيئية بشكل تدريجي ويمكن مقارنتها عبر البلدان.

يجب تعديل بعض الافتراضات بحيث يُنظر إلى مخزون رأس المال الطبيعي على أنه أصل وتدهور البيئة كالتزام، وهكذا وعلى سبيل المثال سينخفض مخزون رأس المال الطبيعي عندما تنضب الموارد مثل احتياطيات النفط أو الغابات الدائمة، ومع ذلك يمكن أن يكون تعديل أنظمة المحاسبة معقدا ومكلفا، وعليه تتمثل الخطوة الأولى الممكنة في نشر مجموعة منفصلة من الحسابات التي توضح الاستخدام الحالي للموارد في الوحدات غير النقدية كما هو الحال في فرنسا والنرويج.

4.3. استجابة خضراء للاقتصادات والبيئات (تبني نمط الاقتصاد الأخضر)

شكل الانتعاش غير المؤكد للاقتصاد العالمي، وحكومات الاقتصادات الناضجة والناشئة، إضافة إلى العديد من المنظمات الدولية - بما في ذلك الأمم المتحدة - والجهات الفاعلة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، دافعا ساهم في بناء حالة من أجل "الاقتصاد الأخضر"، أو "النمو الأخضر" كطريقة لمعالجة الأزمة، ومن بين المنظمات الدولية لعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة دورًا رائدًا في تشكيل وتعزيز الاقتصاد الأخضر باعتباره "محركًا للنمو"، وخلق فرص العمل والقضاء على الفقر- معرّفًا إياه بأنه "يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان - المساواة الاجتماعية ، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة البيئية "[12].

وغالبًا ما يتم استخدام المصطلحين " الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر" بالتبادل في إشارة إلى مجموعة من الأفكار المرتبطة أيضًا بالتنمية منخفضة الكربون، والانتقال من الإطار الضيق للصناعة البيئية والإنتاج الصديق للبيئة إلى إعادة تعريف البلد أو المنطقة الاقتصادية بأكملها، وبين هذين النقيضين توجد سياسات تهدف بشكل متفاوت إلى تعزيز "الاقتصادات منخفضة الكربون" أو ببساطة مكاسب "الكفاءة والإنتاجية"، والتي غالبًا ما وجد أنها متداخلة، وهذه بدورها تؤكد بدرجات متفاوتة على المفاهيم المدربة جيدًا على إزالة الطابع المادي، وفصل استخدام الموارد، وتقييم خدمات النظام البيئي، أو ببساطة كفاءة الطاقة، وكلها مدفوعة من خلال الابتكار التكنولوجي[13].

علاوة على ذلك يربط العلماء النمو الأخضر والاقتصادات الخضراء بالتغيرات الواعدة في قطاع الصناعة البيئية، والانتقال من تكنولوجيا حماية البيئة النهائية إلى تقنيات توفير الموارد، بناءً على الابتكار والأسواق التنافسية، كما أشاروا إلى الاهتمام المتزايد بإعادة النظر في أنماط الحياة خارج أجندات الاستهلاك المستدام، والحاجة إلى تجاوز التقسيم الكلاسيكي للمنهجيات الفردية والنظامية ودور العوامل والابتكارات التكنولوجية والثقافية، وبالتالي فإن جزءًا كبيرًا من السياسات والأدب الأكاديمي حول "تخضير" النمو والاقتصاديات يجمع بين الخطابات البيئية والاستدامة والخطابات الصناعية والاقتصادية.

ونظرا للأهمية الكبيرة لإنتاج المحروقات في الاقتصاد الوطني الجزائري وسيادة أنماط استهلاكية غير مستدامة، مما كان له أثر مباشر في التدهور البيئي خاصة في المناطق الحضرية[14]، فالاقتصاد الأخضر يشكل آلية مركزية يمكن لصانع القرار الجزائري من خلالها تحقيق الموازنة بين تفعيل المسار التنموي ومراعاة الشق المتعلق بحماية الأمن البيئي.

الخاتمة

بناءا على ما تم معالجته من خلال مراحل الدراسة توصل الباحثان إلى أنه في ظل تداخل تحقيق الاستدامة التنموية بقضايا الأمن البيئي، خاصة وأن هذا الأخير يشكل محورا رئيسيا في الوصول لاستدامة العملية التنموية، هذا من جهة ومن جهة أخرى في ظل ارتكاز الاقتصاد الجزائري على مصادر الطاقة الأحفورية وما تفرزه من تداعيات على البيئية، يتضح ضعف وعدم نجاعة

السياسات التنموية الجزائرية وافتقادها لعامل الموازنة بين تفعيل المسار التنموي ومع مراعاة ضرورة إدراج العامل البيئي في السياسات والاستراتجيات المنتهجة، وهو ما يفرض على صانع القرار الجزائري حتمية تبني آليات وميكانيزمات (تصحيح الأسعار وهي مسؤولية الأسواق والحكومات؛ دمج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية والعمل القطاعي وتحليل التكلفة والعائد للمشاريع؛ وضع مؤشرات الاستدامة في محاولة لتعديل أنظمة الحسابات القومية؛ تبني نموذج الاقتصاد الأخضر...) تكون أكثر فعالية وديناميكية لتحقيق الموازنة المطلوبة، وهو ما يكون مرهون بمدى إسناد هذه المهمة لكفاءات تكون مدركة لمركزية الأمن البيئي ومحوريته لتحقيق الاستدامة التنموية، وهو ما ينعكس على الميكانيزمات والسياسات المنتهجة التي تكون أكثر إقناعًا وأكثر فاعلية وهو ما يؤكد فرضية الدراسة.

نتائج الدراسة

يشير مصطلح الأمن البيئي إلى مجموعة من الاهتمامات التي يمكن تنظيمها في ثلاث فئات عامة:

- ❖ مخاوف بشأن التأثير السلبي للأنشطة البشرية على البيئة؛
- ❖ مخاوف بشأن الآثار المباشرة وغير المباشرة لمختلف أشكال التغير البيئي (خاصة الندرة والتدهور) التي قد تكون طبيعية أو من صنع الإنسان على الأمن الوطني والإقليمي؛
- ❖ مخاوف بشأن انعدام الأمن الذي يعاني منه الأفراد والجماعات (من المجتمعات الصغيرة إلى البشرية) بسبب التغيرات البيئية مثل ندرة المياه وتلوث الهواء والاحتباس الحراري وما إلى ذلك،

وبدمج هذه العناصر نستنتج أن حالة الأمن البيئي هي الحالة التي تتفاعل فيها النظم الاجتماعية مع النظم البيئية بطرق مستدامة، ويتمتع جميع الأفراد بوصول عادل ومعقول إلى السلع البيئية، وتوجد آليات لمعالجة الأزمات والصراعات البيئية.

- ✓ برز إدراك صانع القرار الجزائري للأمن البيئي - ولو بشكل نسبي - كونه حماية البيئة الطبيعية والمصالح الحيوية للمواطنين والمجتمع والدولة من التأثيرات الداخلية والخارجية والعمليات والاتجاهات السلبية في التنمية التي تهدد صحة الإنسان والتنوع البيولوجي والأداء المستدام للنظم الإيكولوجية وبقاء الجنس البشري وهو ما تجسد من خلال إدراج قضايا الأمن البيئي في سياسات التنمية الوطنية.
- ✓ في الواقع النمو الأخضر أداة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة؛ لكن التنمية المستدامة لها ثلاث ركائز: الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، لذلك لا يمكننا أن نفترض أن النمو الأخضر شامل بطبيعته، لذلك يجب تصميم سياسات النمو الأخضر بعناية لتعظيم الفوائد للفقراء والأكثر ضعفًا وتقليل التكاليف إلى أدنى حد، ويجب تجنب السياسات والإجراءات ذات الآثار السلبية.
- ✓ يتطلب النمو الأخضر أيضًا مؤشرات محسنة لرصد الأداء الاقتصادي تقيس مؤشرات المحاسبة الوطنية مثل الناتج المحلي الإجمالي النمو الاقتصادي قصير المدى، بينما

تساعد المؤشرات مثل الثروة الشاملة - بما في ذلك رأس المال الطبيعي - في تحديد ما إذا كان النمو مستدامًا على المدى الطويل.

التوصيات

- ✓ **يجب على السلطات الجزائرية أن تتابع التنمية بينما تحاول في نفس الوقت إزالة الفروق بين الأغنياء والفقراء، بمعنى آخر يجب أن يظل توزيع الثروة على رأس الأولويات.**
- ✓ **يجب أن تعطي أولوية قصوى للحد من التلوث والتدهور البيئي، وكذلك حماية التنوع البيولوجي؛**
- ✓ **ضرورة دمج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية والعمل القطاعي وتحليل التكلفة والعائد للمشاريع؛**
- ✓ **يجب تحقيق التنمية الاقتصادية بطريقة مستدامة بيئيا، وهنا يتعين على المجتمع الدولي بما في ذلك الجزائر العمل على إيجاد توازن دائم بين اقتصادها وبيئتها، فالمجالان مترابطان بشكل وثيق وإذا أهملا أي منهما فمن المحتمل أن تكون التداعيات محسوسة في الآخر؛**
- ✓ **تحقيق النتائج المرجوة مرهون بمدى التعاون بين جميع الأطراف وأصحاب المصلحة - السلطة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والصناعة الخاصة والمؤسسات الأخرى - والذي أصبح أمر ضروري.**

5.الهوامش والإحالات

[1]Zurlini G & Muller F, "Environmental Security ", Sven Erik Jørgensen & Brian D. Fath (Editor-in-Chief), Systems Ecology, Vol. 02, pp. 1350-1356, Elsevier, Oxford, 2008, p.1351

[2] Ipid, p.1351

[3] Sara Parkin, "Environmental Security", the RUSI Journal, June 1997, p. 42

[4] Ipid, p.42

[5] Zurlini G & Muller F, Ipid, p.1356

[6] Gro Harlem Brundtland & Others, "Environment and Development Challenges: The Imperative to Act", The Blue Planet Prize laureates, 20 February 2012, p.11

[7] Ipid, p.11

[8] منى طواهرية، "نحو مقاربة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.11، جويلية 2017، ص.165

[9] محمد بلاق، "السياسة البيئية المتبعة على تطور التنمية والبيئة في الجزائر"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، ع.01، 2013، ص.10

[10] Tamara Belt & Others, "Economic Development and Environmental Sustainability Policies and Principles for a Durable Equilibrium", World Bank Institute, No. 20262, February 2020, p. 11

[11] Ipid, p. 12

[12] UNEP CSIRO, Resource Efficiency: Economics and Outlook for Asia and the Pacific UN Environment Programme and the Commonwealth Scientific Industrial Research Organization, 2011, from:

http://www.unep.org/roap/Portals/96/REEO_AP_Key.pdf

[13] Olivia Bina, "The green economy and sustainable development: an uneasy balance?", Environment and Planning C: Government and Policy, vol. 31, pages 1023–1047, p.1024

[14] بوفنش وسيلة، " دور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، م. 06، ع.02، الصفحات 17-38 ، ص.31

6. المراجع

مراجع باللغة العربية

المجلات:

1. بوفنش وسيلة، " دور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، م. 06، ع.02، الصفحات 17-38
2. محمد بلاق، "السياسة البيئية المتبعة على تطور التنمية والبيئة في الجزائر"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، ع.01، 2013
3. منى طواهرية، "نحو مقاربة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.11، جويلية 2017

مراجع باللغة الأجنبية

Books

1. Zurlini G & Muller F, "Environmental Security", Sven Erik Jørgensen & Brian D. Fath (Editor-in-Chief), Systems Ecology, Vol. 02, pp. 1350-1356, Elsevier, Oxford, 2008

Articles

1. Olivia Bina, "The green economy and sustainable development: an uneasy balance?", Environment and Planning C: Government and Policy, Vol. 31, issue 06, page(s): 1023-1047, Article first published online: January 2013, Issue published: December 2013

4. Sara Parkin, "Environmental Security", the RUSI Journal, June 1997

5. Tamara Belt & Others, "Economic Development and Environmental Sustainability Policies and Principles for a Durable Equilibrium", World Bank Institute, No. 20262, February 2020

Reports

1. Gro Harlem Brundtland & Others, "Environment and Development Challenges: The Imperative to Act", The Blue Planet Prize laureates, 20 February 2012

Websites

1. UNEP CSIRO, Resource Efficiency: Economics and Outlook for Asia and the Pacific UN Environment Programme and the Commonwealth Scientific Industrial Research Organization, 2011, from:
http://www.unep.org/roap/Portals/96/REEO_AP_Key.pdf